

قِسْمُ الْإِسْلَامِ الْوُصُولِ

إِلَى عِلْمِ الْإِسْلَامِ

المجلد الثالث

تَقْرِيرُ أبحاث

الأستاذ العلامة آية الله العظمى الإمام الخميني رحمته الله

تأليف

آية الله العظمى الشيخ يوسف الصانعي رحمته الله

تَحْقِيقُ

مؤسسة فقهاء الثقلين الثقافية

سرشناسه: خمینی، روح الله، رهبر انقلاب و بنیانگذار جمهوری اسلامی ایران، ۱۲۷۹ - ۱۳۶۸.

and Founder of IRI Khomeyni, Ruhollah, Leader

عنوان و نام پدیدآورنده: وسیلة الوصول الى علم الاصول / تقرير أبحاث الخميني؛ تالیف [صحیح: گردآورنده] یوسف الصانعی؛ تحقیق مؤسسة فقه الثقلین الثقافية.

مشخصات نشر: قم: فقه الثقلین، ۱۴۴۳ ق. = ۱۴۰۰ - مشخصات ظاهری: ج
شابک: دوره ۹۷۸-۶۲۲-۹۸۱۳۳-۴-۳؛ ج. ۹۷۸۱-۶۲۲-۹۸۱۳۳-۵-۰؛ ج. ۹۷۸۲-۶۲۲-۹۸۱۳۳-۶-۷؛ ج. ۹۷۸۳-۶۲۲-۹۸۱۳۳-۷-۴؛ ج. ۹۷۸۴-۶۲۲-۹۸۱۳۳-۸-۱؛
وضعیت فهرست نویسی: فیبا
یادداشت: عربی - کتابنامه.

موضوع: اصول فقه شیعه

موضوع: * Interpretation -- Shiites and construction Islamic law, Saanei, Yusuf

شناسه افزوده: صانعی، یوسف، ۱۳۱۶-۱۳۹۹، گردآورنده — Saanei, Yusuf

شناسه افزوده: مرکز مطالعات و تحقیقات فقه الثقلین

رده بندی کنگره: BP۱۵۹/۸ رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۱۲

شماره کتابشناسی ملی: ۸۴۵۰۴۵۷ اطلاعات رکورد کتابشناسی: فیبا

تاریخ درخواست: ۱۴۰۰/۰۵/۱۶ کد پیگیری: ۸۴۴۸۲۱۸



منشورات فقه الثقلین

وسيلة الوصول إلى علم الأصول / ج ۳

ساحة آية الله العظمى الشيخ يوسف الصانعي

الناشر: منشورات فقه الثقلین

لیتوقرافی: النویس ■ المطبعة: الزمزم

الطبعة الأولى / محرم الحرام ۱۴۴۳ ق - الكتیة: ۲۰۰ نسخة

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر

العنوان: ایران- قم المقدسة- شارع المعلم- أمام فتلک الصفاء- المجتمع للمنشورات- الطبقة الأولى- الواحد ۱۳۴

قم / شارع الشهداء (صفائیة)، الفرع ۳۷ (سپاه)، الفرع ۵ (ناصر)، رقم ۱۶۲

الهاتف: ۳۷۸۳۵۰۹۰ / تلفکس: ۳۷۸۳۵۰۹۱ (۲۵ - ۹۸ +)

صندوق البريد: ۳۷۱۸۵ / ۵۵۷

عنوان الإنترنت: www.feqh.ir / الموقع الإلكتروني: info@feqh.ir

فهرس المطالب

المقصد السادس

في بيان الأمارات المعتبرة عقلاً أو شرعاً

١٦.....	المقام الأول: في أحكام القطع
١٧.....	القطع وأحكامه
١٧.....	الأمر الأول: تقسيم المكلف حسب حالاته ووجه تعميم متعلق القطع
٢٠.....	الأمر الثاني: في أصولية المسألة
٢٣.....	المبحث الأول: في حكم حجّة القطع وكاشفيته
٢٧.....	المبحث الثاني: في التجري
٢٧.....	الجهة الأولى: في أنّ مسألة التجري ليست من المسائل الأصولية
٢٩.....	الجهة الثانية: في حكم تعلّق الحرمة أو الوجوب بالمقطوع به
٣٢.....	الجهة الثالثة: في حكم حرمة التجري
٣٥.....	تنبيه: في أنّ الحكم باستحقاق العقاب على مخالفة الأمر أو النهي عقلائي
٣٧.....	الجهة الرابعة: في عدم اختيارية الفعل المتجري به
٣٩.....	الجهة الخامسة: في عدم حرمة المتجري به
٤٠.....	هل يلزم من جعل الحرمة اجتماع الضدين أو لا يلزم ذلك
٤٣.....	المبحث الثالث: في أقسام القطع وما يرتبط بها

- الجواب عن المحذور الثاني..... ١٠٤
- حول الجمع بين الحكم الواقعي والحكم الظاهري ١٠٦
- تفصلي المحقق النائيني رحمته الله عن المحذور الثاني ١٠٩
- جمع السيد المحقق الفشاركي بين الحكم الواقعي والظاهري ١٢١
- المحذور الثالث: اجتماع الإرادة الوجوبية والتحريمية ١٢٥
- المبحث الثاني: في تأسيس الأصل عند الشك في حجبة الأمانة الظنية ١٢٧
- تقرير الأصل في المسألة بوجه لا تخلو من المناقشة ١٢٧
- وجه أخرى استدلل به الشيخ في بيان كون الأصل عدم الحجية ١٣١
- الإشكال المشترك الورود على الشيخ الأعظم والمحققين الخراساني والنائيني ١٣٤
- وأما الإشكالات المختصة بالمحقق النائيني رحمته الله ١٣٥
- الفصل الأول: في حجبة الظواهر ١٣٧
- المورد الأول: مقالة المحقق القمي رحمته الله ونقده ١٤٠
- المورد الثاني: مقالة الأخباريين ونقد كلامهم ١٤٢
- الفصل الثاني: حول حجبة قول اللغوي ١٤٧
- الفصل الثالث: في الإجماع المنقول بخبر الواحد ١٤٩
- الأمر الأول: في انقسام خبر الواحد إلى الحسي والحدسي وحكمه ١٤٩
- الأمر الثاني: أن حجبة الإجماع عندنا ليست في عرض حجبة الكتاب والسنة ١٥٠
- الأمر الثالث: في ملاك حجبة الإجماع ١٥١
- الفصل الرابع: في الشهرة الفتوائية ١٥٩
- حجبة الشهرة الفتوائية الدائرة بين القدماء ١٥٩
- الفصل الخامس: في خبر الواحد ١٦٥
- أدلة عدم حجبة خبر الواحد ١٦٦
- الاستدلال بالآيات الناهية على عدم حجبة خبر الواحد وجوابه ١٦٦

- الأمر الثاني: أقسام الواجب التخيري ٣٨٠
- الأمر الثالث: حكم الشك في اشتراط التكليف في مرحلة البقاء ٣٨١
- الأمر الرابع: في أنحاء الشك في التعيين والتخير ٣٨٢
- مقتضى الأصل في الأنحاء الثلاثة ٣٨٥
- المسألة الثانية: في دوران الأمر بين الوجوب الكفائي والعيني ٣٨٩
- اختلاف الأصل باختلاف الوجوه في الكفائي ٣٨٩
- التنبيه الخامس: دوران الأمر بين المحذورين ٣٩٠
- نقد كلام المحقق النائيني في عدم جريان الأصول في المقام ٣٩٠
- الفصل الرابع: في الشك في المكلف به** ٤٠١
- هل العلم الإجمالي موجب لوجوب الموافقة وحرمة المخالفة أم لا؟ ٤٠٤
- المقام الأول: في الشبهة المحصورة ٤٠٤
- البحث حول الروايات الواردة في أطراف العلم الإجمالي ٤٠٥
- ما هو المانع عند الشيخ الأعظم عن شمول الروايات لأطراف العلم الإجمالي؟ ٤١٢
- وجوب الموافقة القطعية وعدمه ٤١٨
- تنبيهات ٤٢٨
- التنبيه الأول: عدم اشتراط الاحتياط بوحدة حقيقة المشتبهين ٤٢٨
- التنبيه الثاني: تنجيز العلم الإجمالي في التدريجيات ٤٢٨
- التنبيه الثالث: في شرائط تنجيز العلم الإجمالي ٤٣٠
- أقسام الاضطرار ٤٣١
- مختار المحقق الخراساني ٤٣٤
- التنبيه الرابع: في شرطية الدخول في محل الابتلاء لتنجيز العلم الإجمالي ٤٣٦
- الفرق بين الخطابات القانونية والخطابات الشخصية ٤٤٠

- المقام الثاني: في الشبهة الغير المحصورة ٤٥٠
- أدلة جواز الارتكاب في الشبهة الغير المحصورة ٤٥١
- فيما لو شك بأن الشبهة محصورة أو غير محصورة ٤٥٨
- حول الشبهات الوجوبية ٤٦١
- الفصل الخامس: بيان حكم ملاقي بعض أطراف الشبهة المحصورة** ٤٦٣
- وهو يتصور على أقسام ٤٦٣
- أدلة عدم جواز ارتكاب ملاقي أحد أطراف الشبهة المحصورة ٤٦٣
- حكم العقل والأصول العقلية في الملاقي ٤٦٥
- ما هو الأصل الشرعي في الملاقي؟ ٤٧٠
- تنبيهات: ٤٧٩
- التنبيه الأول: وجوب الاحتياط عند الجهل بالقبلة ٤٧٩
- التنبيه الثاني: في كيفية النية لو كان المعلوم بالإجمال من العبادات ٤٨٠
- التنبيه الثالث: حكم ما لو كان المعلوم بالإجمال أمرين مترتبين شرعاً ٤٨٢
- الفصل السادس: في الأقل والأكثر الارتباطيين** ٤٨٥
- الأمر الأول: تقسيم الأقل والأكثر إلى الاستقلالي والارتباطي ٤٨٥
- الأمر الثاني: تعيين موضع النزاع في الأقل والأكثر ٤٨٧
- الأمر الثالث: في الشك في الأقل والأكثر ٤٨٨
- المبحث الأول: فيما إذا كان الأقل والأكثر من قبيل الكل والجزء ٤٨٩
- بيان أمور لجريان البراءة العقلية ٤٨٩
- حول الإشكالات التي أوردوها على البراءة ونقدها ٤٩٥
- في جريان البراءة الشرعية في المقام ٥٠٥
- المبحث الثاني: فيما إذا كان الأقل والأكثر من قبيل المطلق والمشروط ٥٠٧

- ٥١٠ كلام المحقق العراقي في المقام ونقده
- ٥١٣ أمّا جريان البراءة الشرعية في المقام
- ٥١٥ المبحث الثالث: في دوران الأمر بين الأقل والأكثر في الأسباب والمحصّلات
- ٥١٥ المقام الأوّل: في الشكّ في الجزئية والشرطية للسبب غير الشرعي
- ٥١٧ في جريان الأصل الشرعي في المقام
- ٥٢٠ المقام الثاني: هل يجري في الشكّ في المحصّل الشرعي، البراءة أم لا ؟
- ٥٢٠ التفاوت بين الأسباب التكوينية والاعتبارية
- ٥٢٢ تنبيه: الشكّ في الأقل والأكثر من جهة الشبهة الموضوعية
- ٥٢٢ الأقسام المتصوّرة في الشبهة الموضوعية